سياسة التعليم السياحي

ان غياب السياسة السياحية الشاملة في العراق مدة العقود الماضية ادت إلى خلق العديد من الاختلالات في هيكل القطاع السياحي مما ادى إلى تعطيل الموارد السياحية (البشرية والمادية ) وانعكاس ذلك على عدم وضوح الرؤية للأهداف السياحية([[1]](#footnote-1)) حيث ان عدم وضوح الرؤية اسهم كثيرا في غياب أي سياسة للتعليم السياحي وعلى الرغم من البداية المبكرة لهذا النوع من التعليم في العراق مقارنة مع الكثير من البلدان العربية وغير العربية الا انه لا يزال يعاني من مشكلات اساسية وجوهرية تتعلق

1. بعدم مواءمة مخرجاته ومعاناة هذه المخرجات من نظرة اجتماعية شائعة لدى المديرين في الشركات والمشاريع السياحية بان هذه المخرجات تمتلك معلومات نظرية غير عملية وان هناك خللاً في مهارات الهيئات التدريسية التي مازالت تتمسك بمناهج تقليدية غير مواكبة للتطور الحاصل في هذا المجال ناهيك عن ان أي خطة للتنمية السياحية لا تضع دائما في الحسبان الكمية والنوعية المطلوبة من هؤلاء المتخرجين([[2]](#footnote-2)) ان الدول المتقدمة سياحيا حلت مشكلة توفير العمالة لديها بطريقة استثمارية وقامت هذه الدول بادخال مادة السياحة في مناهج التعليم الثانوي والجامعي كمادة مستقلة ومثلها مثل بقية المواد حيث بدأت تدرس في الكليات الانسانية وكلية الشرطة على فرض ان البعض من خريجي هذه الكليات سوف يعمل مستقبلا في دوائر لها علاقة بالنشاط السياحي كالجوازات ونقاط الحدود وغيرها([[3]](#footnote-3)) حيث نشاهد ان هناك ثلاثة اتجاهات اتبعت من قبل هذه الدول:

**الأول**: ان الفنادق تفتح مراكز تدريبية خاصة بها بحسب سياسة العمل فيها.

**الثاني**: الاستثمار في هذا المجال من قبل المستثمرين يقوم بانشاء معاهد ومدارس سياحية وفندقة على حسابهم الخاص للغرض نفسه مقابل دفع أجور إما عن طريق الفرد او الشركة التي سيعمل لحسابها.

**الثالث**: تدريس مادة السياحة كمادة مستقلة مثلها مثل بقية المواد من مناهج التعليم الثانوي والكليات الانسانية وكذلك كلية الشرطة لخلق حالة الوعي السياحي.

ونستطيع من خلال ما تقدم من البحث في واقع مؤسسات التعليم السياحي أن نقول: ليست هناك سياسة واضحة لهذا النوع من التعليم والقطاع الخاص لايساهم فيه آية مساهمة بل لا دور له فيه على الاطلاق برغم من المطالبات الواسعة بضرورة ان ياخذ القطاع الخاص دورا بصناعة السياحة فان المطالبة تقتصر على الاستثمار المادي في المشاريع التي تحقق ربحية مباشرة في هذا المجال ولا ذكر للاستثمار البشري في التعليم السياحي ولكي تؤكد بأنه ليس هناك سياسة واضحة في هذا المجال نلخص بعض الأمور الأساسية التي مر بها البحث:

1. 1968 بداية التعليم السياحي في فرع إدارة الاعمال الجامعة المستنصرية بدبلوم (سنتين بعد الإعدادية) ودراسة مسائية فقط.
2. 1974 افتتاح المدرسة الفندقية معهد بغداد للسياحة والفندقة.
3. 1975 افتتاح الدراسة الصباحية في فرع إدارة الاعمال بعد ان كانت مقتصرة على الدراسة المسائية.
4. 1978 شمول خريجي الدراسة الابتدائية للقبول في المدارسة الفندقية ضمن المرحلة الأساسية مع خريجي الدراسة المتوسطة ضمن ما يعرف بالمرحلة المتقدمة.
5. 1980 توقف العمل بالدراسة المسائية في قسم السياحة كلية الإدارة والاقتصاد.
6. 1981 تطور فرع السياحة إلى قسم يمنح درجة البكالوريوس في إدارة الفنادق وإدارة السياحة فضلا عن دبلوم إدارة المنشات السياحية.
7. 1981 توقف سياسة قبول خريجي الابتدائية في المدرسة الفندقية واقتصارها على خريجي المتوسطة.
8. 1987 افتتاح قسم للسياحة ضمن معهد الإدارة التقني خاص بدراسة دبلوم منشآت سياحية.
9. 1988 افتتاح معهد نينوى للسياحة والفندقة متأخرا عن موعد افتتاحه المقرر له إحدى عشرة سنة حيث كان من المؤمل افتتاحه عام 1977.
10. 1990 افتتاح معهد دهوك للسياحة والفندقة.
11. 1994 افتتاح تخصص الإرشاد السياحي في معهد الإدارة التقني
12. 1996 افتتاح الدراسات العليا( الماجستير) واعادة العمل بالدراسات المسائية في قسم السياحة.
13. 1998 افتتاح قسم للسياحة ضمن معهد اربيل الإداري اقليم كردستان.
14. 2004 افتتاح قسم للسياحة ضمن معهد دوكان السليمانية كويسنجق حاليا.
15. 2008 افتتاح معهد النجف للسياحة والفندقة (القبول مقتصر على الذكور فقط).
16. 2008 افتتاح قسم للسياحة الدينية ضمن جامعة اهل البيت الاهلية.
17. 2008 افتتاح برنامج الدراسات العليا( الدكتوراه) في قسم السياحة.كلية الإدارة والاقتصاد
18. 2009 توقف القبول في الدراسة المسائية لقسم السياحة. كلية الإدارة والاقتصاد
19. 2009 افتتاح فرع الاقتصاد السياحي جامعة كربلاء.ضمن قسم الاقتصاد
20. 2009 افتتاح تخصص اخر بدراسة الجغرافية السياحية في معهد اربيل.وتم غلقه في 2011

2- إذ نلحظ مما تقدم انعدام التنسيق وتعدد الجهات التي تشرف على التعليم السياحي مثل وزارة التعليم العالي (الجامعة المستنصرية، جامعة كربلاء) وزارة التعليم العالي هيئة المعاهد الفنية (معهد الإدارة) وزارة التربية وهيئة السياحة( معاهد الفندقة) ووزارة التربية اقليم كردستان (معهد دهوك ) ووزارة التعليم اقليم كردستان( معهدي اربيل وكويسنجق) وغيرها حيث نلحظ ان هناك أكثر من جهة شبه مستقلة عن بعضها تتبنى برامج على وفق رؤى مختلفة وأهداف متباينة ان هذه السياسة -ان صح التعبير- يمكن ان نسميها كذلك نابعة من وجهة نظر الباحث من فلسفة التعليم عموما في العراق والمتمثلة بالزاميته في مراحله الأولى ومجانيته في المراحل المختلفة وهذه الفلسفة ادت إلى ان ترتبط سياسة التعليم بسياسة التشغيل من زاويتين:

**الأولى**: انها تصنف مخرجات التعليم حسب المستويات الدراسية لأغراض تتعلق بالأجر فتعامل الخريج على أساس المرحلة الدراسية (ابتدائية، متوسطة، اعدادية، جامعية) وهكذا وتتم المفاضلة بينهم في الأغراض الوظيفية.

**والأُخرى**: انها تصنف المخرجات على اساس ما تمتلكه من تخصصات دقيقة ومهارات تعد حاجة فعلية للدولة.

فالمستوى الأول يسود لخريجين تشعر الدولة ان الحاجة إلى خدماتهم محدودة نتيجة لعدم امتلاكهم مؤهلات وخبرات تتسق مع احتياجات سوق العمل وهذه الشريحة تضم أكثر العاطلين عن العمل أو الذين يعملون في نشاطات هامشية لا تتعلق باختصاصهم اما المستوى الآخر فهم الخريجون الذين يمثلون حاجة فعلية للحكومة مثل الاطباء والمدرسين لان اختصاصاتهم تدخل ضمن وظائف الخدمة العامة المطلوبة أو خريجون يمثلون جزءاً من حاجة دوائر الدولة والقطاع الخاص مثل المهندسين وبعض حملة الشهادات العليا في اختصاصات معينة([[4]](#footnote-4)).

حيث يمكن ان تؤشر بان مستويات التعليم السياحي لا تخرج عن هذين الاطارين فهناك مستوى لا يمثل حاجة فعلية مثل اغلب خريجي البكالوريوس والدبلوم من قسم السياحة حيث تسود نسبة العاطلين الأكثر في صفوفهم لذلك يتوزعون للعمل ضمن قطاعات أُخرى حيث يمكننا إدراجهم في حالة البطالة المقنعة فيما يمثل مستوى خريجي المعاهد الفندقية حاجة ماسة لسوق العمل كانت الحكومة تلتزم بتعينهم مركزيا وهم اليوم يمثلون حاجة فعلية وماسة لسوق العمل ومع ذلك لا نجدهم بالاعداد الكافية لا كمخرجات من مدارس فندقية ولا كعاملين في مشاريع سياحية.

3- ان غياب سياسة التعليم الواضحة ادت بالنهاية إلى نتائج سلبية تمثلت ببطالة الخريجين في المستوى الكلي والذين نعدّهم أكثر تعليما أكثر مما هي عليه في المستوى الجزئي كما ان سياسة التعليم هذه تعاني من انفصام العلاقة بينها وبين سوق العمل بسبب ما افضت اليه من مخرجات ذات نوعية متدنية وان التحدي الذي يواجه أي سياسة تعليمية لا يتمثل في شحة الموارد المادية وانما بتدني نوعية التعليم والعلاقات غير المستقرة بينه وبين العمل والاستخدام وضعف مجالات الرقابة والمتابعة وعدم وعدم فاعلية التغذية العكسية من الطرفين([[5]](#footnote-5)) وضعف مجالات الرقابة والمتابعة حيث ادى ذلك إلى ظهور فائض في المستوى الكلي اتجه للعمل في مجالات بعيدة عن السياحة وشحة في القوى العاملة المتخصصة بالمستوى الجزئي. مما يضغط بقوة على ضرورة تبني مبدا الاستثمار في التعليم السياحي والاخذ بمفهوم اقتصاديات التعليم في هذا المجال فلابد من عَدّ التعليم السياحي مشروعا إنتاجيا مثلما هي الحال في أي مصنع أو مؤسسة وفي الأقل ضمن المستوى الجزئي المعاهد الفندقية حيث لا معنى للمطالبة بخصخصة قطاع السياحة والتعليم فيه من مسؤولية الدولة فقط اما ما يتعلق. ببرنامجي الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه في السياحة فمن خلال تجربتنا المتواضعة قد شخصنا الحاجة إلى عودة الكفاءات العراقية المتخصصة بهذا المجال التي لها تجارب ونتاجات علمية كبيرة والتي ترك غيابها ضعفا واضحا في هذه البرامج فضلا عن ضرورة اعادة النظر في مناهج الدراسة لطلبة الماجستير ولابد من القول ان التوسع في الدراسة الدكتوراه قبل اكمال المستلزمات الضرورية في هذا المجال سيخلق فئة من ذوي الشهادات العليا لا تجد وظائف ملائمة لمؤهلاتها سوى سلك التعليم السياحي والذي هو ضيق الى الدرجة التي لا تسمح باستيعاب مخرجات الماجستير والدكتوراه.

1. () شبر، الهام، واقع السياسة السياحية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، وقائع المؤتمر الوطني الاول والعلمي العاشر، 2010"، ص23. [↑](#footnote-ref-1)
2. () Prof. Dr. Alhoory T. Mothnna: hospitality ligher education in Iraq jordun acriticul review Evaluation asnd propsol for future action op. cit.، P.2. [↑](#footnote-ref-2)
3. () الحوري، د. مثنى، العبيدي، د. حميد مجيد، دور التدريب في اعداد وتنمية المهارات في صناعة الضيافة مصدر سابق، ص376. [↑](#footnote-ref-3)
4. () ألعاملي، نزار، محمد تطور سوق العمل في العراق، مصدر سابق، ص282 [↑](#footnote-ref-4)
5. () hallak، Jacques the Future of education planning prospects vol. XIXX No.3.1989، P. 165. [↑](#footnote-ref-5)